المحور الأول: ماهية التحول الديمقراطي. يعد التحول الديمقراطي من أكثر المفاهيم والمصطلحات تداولا في عالم اليوم وأضحى على لسان مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية والثقافية والفكرية ويتداول في وسائل الاعلام، فضلا عن اهتمام الساسة والقادة القوى السياسية بقضية التحول الديمقراطي وعلى الرغم من الفقر النسبي لاسيما في افريقيا في عدد البحوث والدراسات التي تناولت هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل لذا فإن البحث في ماهية التحول الديمقراطي يستجوب أولا تحديد الاطار المفاهيمي لعملية اتحول الديمقراطي ثم التمييز بينها وبين المفاهيم المرتبطة بها.

أولا: الاطار المفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي. لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي بدت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع. هذا وتجدر الإشارة إلى أن مختلف الدراسات رغم اهتمامها بالعديد من المواضيع إلا أن طبيعة مفهوم التحول الديمقراطي الذي اتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له تسبب في فرض المزيد من الاهتمام بتأصيل هذا المفهوم.

لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي تبدت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع. هذا وتجدر الإشارة إلى أن مختلف الدراسات رغم اهتمامها بالعديد من المواضيع، إلا أن طبيعة مفهوم التحول الديمقراطي الذي اتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له فرض المزيد من الاهتمام بتأصيل هذا المفهوم .

وفي إطار محاولات تقديم تعريف للتحول الديمقراطي نجد أن أغلب محاولات التأصيل لمفهوم التحول الديمقراطي ترتبط بالأدبيات الخاصة عن الديمقراطية الكلاسيكية، لذا ارتأينا استعراض أهم التعريفات التي قدمت لمفهوم الديمقراطية ، تتفق معظم الكتابات على الجذور الإغريقية لكلمة الديمقراطية، فالديمقراطية هي كلمة لا أصل لها في اللغة العربية، وإنما تعود إلى التعبير اليوناني Demos والذي يعني الشعب، و Kratos الذي يعني حكم، إذن

فالمعنى المباشر لكلمة الديمقراطية هو (حكم الشعب)، وكذا تعود جذور الممارسة الديمقراطية إلى أثينا الإغريقية في القرن الخامس قبل الميلاد، حيث نشأت الديمقراطية المباشرة أو الأثينية، التي اقتصرت في ذلك الوقت على المواطنين الذكور الأحرار دون غيرهم، وبهذا جعلت الديمقراطية الأثينية المواطنة وظيفة سياسية، تُوجب على حاملها واجب المشاركة في الحياة السياسية في أثينا القديمة.

هذا عن التعريف اللغوي للديمقراطية، أما فيما يتعلق بالتعريف الاصطلاحي، فيصعب التوصل إلى تعريف واحد وقاطع خارج عن الزمان والمكان للمصطلح، حيث أن الديمقراطية ترتبط بتحولات اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وبحروب وانتفاضات على مر التاريخ. فنجد أن المؤرخ اليوناني هيرودوت عرفها بأنها "حكم الأغلبية، وأنها المجتمع الذي تسود فيه المساواة أمام القانون، والذي يُساءل فيه الحكام عن أفعالهم وتصرفاته."، كما أن الرئيس الأميركي إبراهام لينكولن عرفها بأنها "حكم الشعب لمصلحة الشعب، وبواسطة الشعب، ونجد أن مفهوم الشعب هنا يشير إلى الشعب بالمفهوم السياسي، أي مجموعة الافراد الذين تتوافر فيهم شروط الناخب، أو مجموعة الناخبين. ونلاحظ اقتراب هذا التعريف من فكرة الديمقراطية المباشرة كما هو الحال في أثينا الإغريقية، وعليه يمكننا أن نستنتج بسهولة صعوبة تطبيقه على أرض الواقع.

وقام بوبر الديمقراطية بأنها "النقيض من الديكتاتورية أو الاستبداد، مؤكدًا على فرص الشعب للسيطرة على حكامهم، دون الحاجة إلى اللجوء للثورة ".

ويعرف عالم الاجتماع جوزيف شومبيتر النظام الديمقراطي بأنه " الذي يتأسس على المشاركة في صنع القرار من خلال انتخابات تنافسية دورية. ونرى هنا التركيز على الديمقراطية النيابية، والتي يمارسها الشعب بالدولة عن طريق الممثلين المنتَخبين، بواسطة عملية الاقتراع، وعرّف الأديب والسياسي البريطاني أندرو هيوود الديمقراطية بأنها "التعاون بين الشعب والحكومة في العمل على النهوض بالدولة.

وتعرفها موسوعة بريتانيكا بأنها " نظام حكم يتم فيه تحديد القوانين والسياسات والقيادة والمشاريع الكبرى لدولة أو نظام حكم آخر بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل "الشعب"، وهي مجموعة شُكلت تاريخيًا من قبل أقلية فقط من السكان (على سبيل المثال، كل الذكور البالغين في أثينا القديمة أو جميع الذكور البالغين أصحاب الملكية الكافية في القرن التاسع عشر في بريطانيا)، لكنها أصبحت تفهم بشكل عام منذ منتصف القرن العشرين أنها تشمل جميع المواطنين البالغين (أو جميعهم تقريبًا).

ويرى البروفيسور ديفيد بيثام أنه يتم تحديد الديمقراطية من خلال بعض المبادئ الأساسية، ومن خلال مجموعة من المؤسسات والممارسات التي من خلالها تتحقق هذه المبادئ. نقطة البداية، مثل حقوق الإنسان هي كرامة الفرد. ومع ذلك، فإن الديمقراطية لها أيضًا تركيز محدد – وهو اتخاذ القرار بشأن القواعد وسياسات لأية جماعة أو جمعية أو مجتمع ككل – ومميزة تصور المواطنين ليس فقط باعتبارهم أصحاب الحقوق والمسؤوليات، ولكن كمشاركين نشطين في القرارات والسياسات الجماعية التي تؤثر عليهم الأرواح.

ونتيجة لكثرة هذه التعريفات فقد تراءى إلى بعض المفكرين، مدى تشوش تعاريف الديمقراطية وسيولتها، فيرى المفكر فيليب غرين أن الديمقراطية في أواخر القرن العشرين موضع غموض شديد – على حد تعبيره –، وقد ضرب مثلا بسقراط الذي كان يُعلم تلامذته الديمقراطية، وأصبح ضحية لها في نفس الوقت، عندما حُكم عليه بالإعدام بواسطة 500 قاضٍ.

ومع ذلك، فنلاحظ في معظم التعريفات السابقة، التركيز على عملية التشاركية في تسيير الحياة السياسية في الدولة، عن طريق عدم انفراد شخص، أو مجموعة من الأشخاص بالسلطة، وذلك باشراك المواطنين في العملية السياسية، وتختلف الطريقة التي يتم بها ذلك باختلاف الإطار الزمني والثقافي في المجتمع، وعليه فهناك عدة أشكال للديمقراطية، نستعرضها بإيجاز:

- الديمقراطية المباشرة: وتُعد الصورة الأولى والأبسط للديمقراطية، والتي كانت تُمارس في أثينا القديمة، بواسطة المواطنين الأحرار من الذكور دون الإناث، البالغين من العمر 20عامًا فما فوق، دون غيرهم من سكان أثينا، ويلاحظ صعوبة تطبيقه إلا في المجتمعات محدودة السكان.(والمقصود بالمواطنين هنا من هم من أصول أثينية من القبائل العشرة التي كانت مكونة لأثينا القديمة.)
- الديمقراطية التمثيلية أو النيابية: وهو عن طريق اختيار ممثلين، أو نواب عن الشعب، يقوم بتفويضها لاتخاذ القرارات، مع الاحتفاظ بحق مساءلتهم واقالتهم إذا لزم الأمر، ويكون قوام النظام السياسي هنا الهيئة النيابية أو البرلمان.
- الديمقراطية شبه المباشرة: هي دمج بين النمطين السابقين، وفيها توجد هيئة نيابية، كما في الديمقراطية النيابية، مع احتفاظ الشعب ببعض السلطات التي يمارسها بشكل مباشر دون وسيط، وذلك بأساليب مختلفة مثل الاستفتاء الشعبي، الاعتراض الشعبي، الاقتراح الشعبي.

وتأسيسا على ذلك فإن **التحول الديمقراطي** هو: "مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي". وعليه فالتحول الديمقراطي هو عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي، والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية متمثلة في منظمات المجتمع المدني.

وفي تعريف آخر للتحول الديمقراطي فهو: عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي.

ويعرف أيضا على انه "عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية ويحاول كل طرف إضعاف الاطراف الاخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع. فهذا التعريف يركز على أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام.

إن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة التحول لغة تعبر عن تغير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى.

وتعتبر عملية التحول بمعنى "Transition" المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام سياسي لاحق.

وتتحدد هذه التحولات من ناحية ببدء عملية تحلل النظام السلطوي، ومن ناحية أخرى بإرساء شكل من أشكال الديمقراطية أو عودة شكل من أشكال النظام السلطوي أو ظهور بديل ثوري، ومن الجائز أيضا أن تنتج هذه التحولات نظاما هجينا أو تنحدر بالكامل نحو الفوضوية.

أما التحول إلى الديمقراطية "Démocratisation" فيعرفها "شميتر" بأنها: عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات و إجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر، ويعرفها "روستو" بأنها: عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة، وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية لاحقا للطرف المتغير في هذا الصراع.

كما يمكن الإشارة إلى أن التحول الديمقراطي هو: "مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه

العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي".

وعليه فالتحول الديمقراطي هو عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي، والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية متمثلة في منظمات المجتمع المدني.

وفي تعريف آخر للتحول الديمقراطي فهو: "عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي."

ويعرفه "تشارلز أندريان" بأنه: "التحول من نظام إلى آخر، أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام ،ويسميه التغير بين النظم، وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام، البعد الثقافي، البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم".

في هذا الإطار فإن هذا التعريف يركز على أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام. من خلال ما سبق يتضح أن تعدد التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي إنما تعود لنظرة كل مفكر وتركيزه على متغير معين للتعبير عن عملية التحول الديمقراطي.

وعموما فإن التحول الديمقراطي هو مسار قد يتعرض لانتكاسات عديدة، وتتحكم فيه العديد من العوامل سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية.

ثانيا: التمييز بين مفهوم عملية التحول الديمقراطي و المفاهيم المرتبطة بها.

1- التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي. ميز الكثير من الباحثين بين مفهوم التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي حيث اعتبروا أن الانتقال الديمقراطي هو مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي وأخطر مراحله أيضا وذلك لأنه في مرحلة الانتقال نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات، حيث يكون النظام ذو طبيعة مزدوجة تتعايش كل من مؤسسات النظام السلطوي – القديم – والنظام الديمقراطي– الحديث – ويشاركا في السلطة سواء في صورة صراع أو اتفاق.

كما أن مرحلة الانتقال قد تفضي إلى ظهور نظم سياسية هجين، بمعنى أنها نظم لا تُعتبر غير ديمقراطية بالمعنى الكلاسيكي، شمولية أو تسلطية مغلقة، ولا تكون في الوقت نفسه ديمقراطية كاملة أو راسخة، أي تجمع بين بعض عناصر النظم غير الديمقراطية وبعض ملامح وعناصر الديمقراطية. وقد حدث هذا في كثير من الحالات لدرجة أن هذه النظم الهجين باتت تشكل ظاهرة على الصعيد العالمي على نحو ما سيأتي ذكره.

إذن فالانتقال الديمقراطي هو المرحلة السابقة على عملية التحول الديمقراطي والممهدة له ويمكننا أن نميز بينهما وفقا لطبيعة كل منهما وصفاته فعملية التحول الديمقراطي هي عملية تراكمية مستمرة تهدف الى دمج وصيرورة المشروع الديمقراطي التحولي في المنظومة المجتمعية السياسية والثقافية والاجتماعية الاقتصادية وانعكاس ذك على سلوك المواطنة الفردي والجمعي أما عملية الانتقال الديمقراطي فهي عملية مؤقتة ترتبط بشروط زمنية ومكانية.

2- التحول الديمقراطي و الترسيخ الديمقراطي. تميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين التحول الديمقراطي من جهة والترسيخ الديمقراطي من جهة أخرى فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره أو تعزيزه ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما إلا عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في داخل النظام السياسي.

وقد أثارت محاولات تأصيل مفهوم الرسوخ الديمقراطي جدلا واسع النطاق بين مختلف الدارسين الذي سعى كل منهم إلى تحديد مؤشراته، ومحاولة استحداث طرق لضمان الديمقراطية وفي هذا الإطار رأى كل من Guenther و Higley الى ان بداية رسوخ النظام الديمقراطي يعود إلى اتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى.

ومن ثم فإننا يمكن أن نعرف عملية الترسيخ الديمقراطي بأنها المرحلة التي تعقب عملية التحول الديمقراطي، فالترسيخ الديمقراطي هو الغاية المرجوة من تطبيق آليات الانتقال والتحول الديمقراطي، تلك الغاية المتمثلة في وحدة الاقتناع العام لدى كافة المواطنين بأن التمسك بقيم الديمقراطية الحقيقية هي الضمان الوحيد لتحقيق متطلعاتهم وعدم جواز الالتفاف على تلك القيم بأية حجة أو تبريرات ومهما كانت الظروف والتحديات التي تواجهها.

3- التحول الديمقراطي والليبرالية. حرصت مختلف الأدبيات في تناولها لمفهوم التحول الديمقراطي على التمييز بين كل من الليبرالية والتحول الديمقراطي، فالليبرالية تتضمن أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي وهي لا تعني في هذا الإطار ضرورة إرسائها لتحول ديمقراطي وإن كانت تسهم في حفز هذه العملية.

أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبية النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي.

بناء على ذلك فإن مفهوم الليبرالية محدود المجال ويخص الحريات الفردية والجماعية، على خلاف التحول الذي يتسم بالشمول من خلال إصلاحات جذرية على جميع المستويات.

4- التحول الديمقراطي و الاصلاح السياسي. التمييز بين مفهوم الاصلاح السياسي والتحول الديمقراطي أصبح ضرورة ملحة تفرض نفسها على الواقع السياسي الان وذلك بسبب الصراع والتنازع بين كلا التيارات المؤمنة بكل توجه منهما ومتبنية لمنهجه سواء

المتمسكين بوجوب اتمام كامل مراحل التحول الديمقراطي وتطبيق آليات الانتقال والتغيير الديمقراطي أو المتمسكين بالاكتفاء بعملية الاصلاح السياسي وإحداث حزمة اصلاحات في النظام القائم دون إحداث تغييرات جذرية حقيقية في البنية الاساسية للنظام وتكوينه فقد أضحى التنازع بين العمليتين هو السمة الغالبة لمراحل الانتقال الديمقراطي.

مفهوم الإصلاح: " التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطا أو تصويبا اعوجاج " والحقيقة أن هذا التعريف يثير تساؤلاً فيما إذا كان الإصلاح يقود بالضرورة إلى وضع أفضل من الوضع السابق؟ والحقيقة أن الإجابة على مثل هذا التساؤل تتأثر بالارتباط الإيديولوجي للمعنى بالإجابة، إذ يرى دعاة وأنصار الفكر الماركسي أن كل الإصلاحات والتغييرات التي يمكن أن تحدث في الفكر الرأسمالي لا جدوى أو قيمة لها لأنها عاجزة كلياً عن حل تناقضات النظام الرأسمالي البشع، وهي لا تهدف إلا إلى استمرار سيطرة الطبقة البرجوازية على الطبقة العاملة واستغلالها، وبالتالي فان وظيفتها الأساسية هي تأخير قيام ثورة الطبقة لكادحة على النظام الرأسمالي. فالثورة هي الحل الوحيد للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها النظام الرأسمالي.

أما الإصلاح الديمقراطي أو ما يعرفه البعض بالتحول الديمقراطي أو التحرك نحو الديمقراطية، وهي و وجهان لعملة واحدة. لكن إذا ما دققنا في الإصلاح الديمقراطي فهو مرتبط بوجود نظام ديمقراطي قائم يتعرض لخلل أو عدم توازن يتم إصلاحه، بينما التحول أو الانتقال الديمقراطي هو المرور من مرحلة إلى أخرى، أي التحول من مسار غير ديمقراطي، إلى مسار ديمقراطي وهذا هو حال الأنظمة العربية إذا ما استثنينا بعض التجارب.

ثالثا: مؤشرات التحول الديمقراطي: يتحقق التحول الديمقراطي بصورة كاملة في الدولة إذا ما توفرت المؤشرات التالية:

1. وضع ترتيبات دستورية، ومؤسسية بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد.

2. إصدار دستور جديد، يلبي طموحات كل أفراد المجتمع.
3. إضفاء الطابع المؤسسي على مؤسسات الدولة.
4. تشكيل حكومة من خلال انتخابات حرة ونزيهة، تكون قادرة على ممارسة اختصاصاتها، بما يرسخ أهداف التحول الديمقراطي، بعيدا عن أية قوى أخرى تتنازع صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.
5. سيادة الثقافة السياسية في المجتمع، التي تحترم حقوق الإنسان/ والممثلة في احترام حرية التعبير، وحرية الإعلام، وحرية التظاهر، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وسيادة القانون.
6. بناء مجتمع مدني قوي، وظهور أحزاب سياسية ملتزمة بالقانون.